

وريات متناثرة
 الصالح..
 والعمال
 وخارطة المستقبل
 محمد يحيى شنياف
 mshenaif@yahoo.com

■ الاحتفال بعيد العمال هذا العام جاء متميزاً، ليحتل في الاحتفال جماهيري وطني وتكريماً لرئيس للعمال في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.. وللأسف وللأسف والوزارات والهيئات، عامل مروراً بالوسط وحتى القاعدة.. لتعرف الجمع أن عمال الوطن سواسية في الحقوق والواجبات، ومن يجد يحاول رفع صوته علانياً بعدم وجود الموازنة المتساوية لا يهدف من ذلك سوى نفسه لابتزاز المزيد من الزبائناً العلنيا باسم العمال.. يؤكد ذلك أن تكريم العامل، فنياً كان أو إدارياً أو مؤسسياً، على مستوى المحافظات أو الأوساط في القطاعين العام والخاص والشركات المحلية والعربية والأجنبية في بلادنا ما هو إلا تكريم لتقاليد محمود تدفع كل عمال اليمن إلى المزيد من العطاء، كلاً من موقع عمله، كبر ذلك الموقع أو صغر.. وتجسيد لواجبهم للبلاد والوحدة، والنظام الجمهوري الذي يمنح على العام العزة والكرامة الألفية بالوطن، وإن الأخطأ الاستثنائية في ظل الديمقراطية، ووجود العديد من الممارسات المتخلفة اليوم وغداً.. وسياستها على وطني شريف للخلاص منها.. وقد كانت الدعوة أمرة الزقاق على حمد.. وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.. وأضحى في خطابه بآول مايو وهي توضح الأزمات المتعلقة بالعمال اليمني، منها التشريعات التي تحمي حقوقه، والإنفاقيات التي تزيد من التقاضي مع منظمات العمل العربية والعالمية.. كما أن تعزيز الاستاذ محمد الحزري، رئيس اتحاد نقابات العمال- صريح وشفاف وهو يطرح على فخامة رئيس الجمهورية والحاضرين مشكلات العمال والعمال، ومطالبهم تحت سقف القانون والقوانين التافهة.. أي أنها استغفرت قانونية وليست مجرد حالة أوضاع باطلة في أوضاع حرجية، ارتفع فيها الصوت العالي الأتجاهي الأخر.

اهم وأبرز سمات الاحتفال هذا العام هو طابعه الإيجابي الذي يعكس على عياله صالح خطاباً الذي يعجز بالعلماء سياسياً وأيضاً وصريحاً وخفياً، ما تضمنه من خارطة طريق لمستقبل وطنياً متقدماً من تداعيات الحاضر، ونفس الوقت مطمئناً للجماهير من محاولات الإقلاق السبكية العامة من قبل أولئك الخارجين على القانون وأشاري الإشاعات والهادئين لإيصال البلاد والعباد إلى فراغ سياسي دستوري بشكل منظم ومردود، وباستقواء خارجي.

كان القائد في بيانه أمام العمال وخطابه المعلن للشعب وتحديده لخصايه المستقبلي كرسائل لا لبس فيها ولا غموض للأحزاب والقطاعات السياسية في السلطة والمعارضة، ويحضر كافة مسؤولي مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مسجع كفاءة العمل والتميز.. كان هذا مصفوفة متكاملة لا حياء عنها كما هو واضح من ضمن يوم لخامة الرئيس وهو، ١- الانتخابات التبادلية ستتم في موعدا القادم الحمد دستورياً.. ولقد أخطأ المؤتمر الشعبي العام في الاستجابة لطلب «المشرك» خطأ فاحشاً حينما وافق على تمديد مجلس النواب الحالي لعامين آخرين.. مهما كانت الأسباب، ولقد كانت - كما اعتقد - قراءة خاطئة للمؤتمر وحقته بمجلس النواب آنذاك.. لأن نتائجها حتى اللحظة بعد مرور أكثر من عام ونصف على التمديد سلبية، وأصبح الوطن هو المستهدف قبل النظام السياسي.

٢- إذا ما زالت التناقضات حادة من قبل المشترك في الحوار حول اتفاق فبراير، وتوسيع المشاركة في الحوار، فإن الوقت رقم مساحته الضيقة المتبقية يمثل فرصة ثمينة أمام المشترك، وغيره، للتفاوض تحت قبة البرلمان أو مجلس الشورى، وهذه القضية تحتاج لصاحب المعارضة المنتمية وسيسجل التاريخ جديتها في التغيير والإصلاح المجتمعي، ويقف وطنياً.

٣- يؤكد ما سبق أن الأبواب مفتوحة للحل الترتيب القانوني اللازم والمهم لإجراء الإصلاحات السياسية والتعدلات الدستورية، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وغيرها من القضايا.. ويرى أن في هذا إعادة اعتبار للمؤتمر، وبيد انتهاء إتفاقيات سياسية غير سوية.. إن أي اتفاق سياسي إن لم يكن ضمن التفاوض الدستوري، وتوسيع المشاركة وتوضيح ضمن الخطة، مونت منذ عام ١٩٩٠م، والتي جاءت من خطابها الفقرة «التقاسيم»، التي سميت بالاتفاقية وما تضمنت عليها من نتائج قاتلة.

٤- تفصيل القوانين التي تؤدي إلى الاستقرار والأمن والأمان.. أخيراً فإن إعلان فخامة الرئيس بتأسيس بنك للعمال بثلاثة مليارات ريال خطوة متقدمة لعمال اليمن.. والتوجه بالاستجابة لطلبهم القانونية والبدء بتنفيذها شيء مهم، لخصي ضرورة إصدار قانون التأمين الصحي وحل مشكلة العمالة غير المنظمة.

تقرير حقوقي:

اليمن ثاني دولة عربية في حرية تداول المعلومات

دول مجلس التعاون الخليجي الست تصدر تشريعاً يعطي الحق لكل شخص طبيعي أو اعتباري في الحصول على المعلومات.. وأكد أن ثقافة السرية السائدة في الإقطار العربية بما يعزها من قوانين تتعلق بحالة الطوارئ وقوانين أسرار ووثائق الدولة، وقوانين تنظيم الخدمة المدنية، وغيرها تشكل نظاماً كاملاً للسرية وتناقض مبدأ الكشف الأقصى للمعلومات وهو ما يمنع كشف الأخطاء ويعزز الفساد ويمنع الحكم الرشيد القائم على أسس من المسائلة والمحاسبة.

وأوصى التقرير إلى إقامة دورات وورش عمل الطوارئ والأحكام العرفية في الدول العربية التي لا تزال هذه القوانين معلنة فيها، كما أوصى بضرورة تضمين حق الحصول على المعلومات في النصوص الدستورية، وضرورة تبني قانون خاص بضمان حق الحصول على المعلومات، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأهمها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواصلة التشريعات الناظمة لحرية الإعلام مع نص المادة (١٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواصلة العمل على تحديث القوانين الخاصة بحماية أسرار ووثائق الدولة، وإقامة دورات وورش عمل للمسؤولين الحكوميين حول حق المعرفة لتسهيل تدفق المعلومات من المؤسسات الحكومية لوسائل الإعلام وتعزيز ثقافة الإفصاح والشفافية.

وعدا التقرير إلى إقامة دورات وورش عمل للمسؤولين والإعلاميين حول حق الحصول على المعلومات وعلاقتها بحرية الإعلام وتعزيز المهنية، وتعزيز ثقافة الإفصاح والشفافية في المجتمع وجعل حق الحصول على المعلومات وتداولها جزءاً من ثقافة الأفراد، ووقف الرقابة الحكومية المسنقة على وسائل الإعلام سواء كانت مفروضة في القانون مما يستدعي الغاء نصوصها أو تمارس عملياً خارج السند القانوني، كما دعا المجتمع المدني في الإقطار العربية لبيانات محلية وعربية من مثل التحالفات والشبكات الضاغطة من أجل تعزيز الحقوق على المعلومات، وأشاعة ثقافتها فيما توقع أن تكون مملكة البحرين أول دولة من



وقد تلاقت الدول بعد ذلك إلى أن كان في ذيل القائمة السعودية وسوريا وليبيا. وأكد التقرير أن البرلمان اليمني يشهد حراكاً قانونياً لإقرار قانوناً لحق الحصول على المعلومات يتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية، مشيراً أن اليمن يعد بذلك ثاني دولة عربية تقر قانوناً لحق الحصول على المعلومات بعد الأردن حال تم ذلك.

وأشار التقرير أن قوانين المطبوعات والنشر المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي الست تخلو من أي نص يتحدث بشكل واضح ومباشر عن الحق في الحصول على المعلومات، فيما توقع أن تكون مملكة البحرين أول دولة من

أكد التقرير السنوي الصادر عن مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بشأن "حق الحصول على المعلومات في الدول العربية"، أن الحق في المعرفة وحرية الاطلاع والوصول للمعلومات هو أهم ركائز البناء الديمقراطي للدولة الحديثة، كما أنه أساس الحريات الصحفية، لافتاً أن الأردن يأتي في مقدمة البلدان العربية في مؤشر حرية تداول المعلومات ليليه اليمن والبحرين، فيما تحتل السعودية وسوريا وليبيا وعمان مؤخرة الترتيب.

مشيراً أن قوانين المطبوعات والنشر المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي تخلو من أي إشارة تضمن الحق في الحصول على المعلومات.

ودعا التقرير بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة التي يوافق الثالث من مايو من كل عام، إلى إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي لا تزال معلنة في بعض الدول العربية، كما دعا إلى تبني قانون خاص بضمان حق الحصول على المعلومات وتضمنه في المواد الدستورية، مطالباً بضرورة المصادقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواصلة التشريعات الناظمة لحرية الإعلام مع نص المادة (١٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواصلة العمل على تحديث القوانين الخاصة بحماية أسرار ووثائق الدولة.

وشهد أن المعلومات أصبحت الحجر الأساسي في حماية حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، حيث لا يمكن إعمال هذه الحريات الثلاث دون حق الوصول إلى المعلومات وقيام الحكومة واجهتها المختلفة بتسهيل مهمة الصحفي والإعلام على برامجها ومشايخها وعدم فرض قيود على ضمان تدفق المعلومات إلى المواطن أو فرض إجراءات تؤدي إلى تعقيد حقه في الحصول عليها.

وذكر التقرير أن تصدق الأردن ترتيب الدول العربية في مؤشر حرية تداول المعلومات، يرجع إلى صدور قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٧، حيث يعد القانون الوحيد في العالم العربي الذي يضمن حق المواطنين والصحفيين في الوصول للمعلومات، كما يعد الأردن أول دولة عربية تصدق هذا القانون، يليه اليمن والبحرين اللذان يشهدان حراكاً قانونياً من قبل الحكومات والمجتمع المدني في هذا المجال، ثم جاءت فلسطين والجزائر على التوالي، أما العراق والسودان فقد تساويا في النسبة، يليهما المغرب ثم لبنان.

شفافية
 الخميس (٦) مايو.. الزم رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبدالعزيم جلسات المجلس المختصة مناقشة مشروع قانون الصحافة والمطبوعات، والتي عقدت خلال الأيام الماضية. ووفقاً ما أورده موقع «نورمزين»، فقد خاطب رئيس المجلس مسؤولي وزارة الإعلام بأن القانون يفرض على الوزارة بث جلسات المجلس، وذلك بعد أنقاد عدد من أعضاء المجلس ما تبثه وسائل الإعلام الرسمية، ولم يستوعب كافة آراء ونقاشات الأعضاء في المجلس.

عقوبات
 الأحد ٢ مايو، صدم الوسط الصحفيين العقوبات الصادرة بحق السواوس مثل أسوأ استقبال لليوم العالمي للصحافة من قبل المحكمة.. وبالنظر إلى طبيعة القضية التي صدر الحكم فيها اعتبرت العقوبة الناعمة سياسياً بامتياز.. وأبدت النقابية قلقها إزاء طريقة تعامل النيابة مع الأحكام الصادرة بحق الصحفيين وتنفيذها على الفور قبل أن تتسلم ملف القضية أو صورة من الحكم، بينما تأخذ عملية تجهيز الحكم وإرساله إلى النيابة العامة، ومن ثم إلى محكمة الاستئناف أكثر من شهر.. تضامناً مع الزميل حسين السواوس.. وعلى النقابية اقتداء محام قانوني دائم للنظر في مدى قانونية الإجراءات بدلاً من الافتراضات..

تدريب
 الاثنين (١٠) مايو.. من المقرر أن تبدأ اليوم الاثنين بمحاضرة جديدة لفعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتطوير مهارات وقدرات الصحفيين والمراسلين في المحافظات النائية والتي تنظمها لجنة التدريب والتأهيل بنقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع الملحق الثقافي الأمريكية.. وأوضح نقيب الصحفيين بالمشرك رئيس لجنة التدريب بالنقابة -أن الدورة التي تعد الرابعة والأخيرة في البرنامج ستشتمل محاضرات «الحديدة، إب، نماز، المحويت، ريمة»، وسوف يشارك فيها (٢٥) متدرباً من مختلف الوسائل الإعلامية على مدى ثلاثة أيام.

تجديد
 الاثنين (٣) مايو.. أطلقت هيئة تحرير «الصحوة» وأجته جديدة موقع صحيفتها على شبكة الانترنت، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة (٣) من مايو.. تهنأنا التجديد..

وفاة
 الأربعاء (٥) مايو.. انتقل إلى رحمة الله الزميل محمد مسعد احمد سماحة في مستشفى الأرن بعد معاناة مريرة وطويلة مع المرض. وشجع جيشنا الفقيد ظهر أمس الاول بعد الصلاة عليه بجامع نقابة الصحفيين اليمنيين رحيل الزميل الصحفي محمد سماحة.. أسرة تحرير «الميثاق» تتقدم بخالص العزاء والمواساة للأسرة الصحفية والأفراد أسرته. سائلة المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويلهم اهله وذويه الصبر والسلوان. إننا لله وإنا إليه راجعون.

تأجيل
 الاثنين (٣) مايو.. أجلت محكمة الصحافة والمطبوعات جلسة المحاكمة في قضية صحيفة «النداء» إلى جلسة (١٦) مايو الجاري، كما أجلت جلسة المحاكمة في قضية مرفوعة ضد صحيفة «الشارح» إلى ٢٣ من مايو الجاري.. تضامناً وإن شاء الله براءة.

إفراج
 السبت ٨ مايو.. أقرت محكمة استئناف الأمانة عن الكاتب الصحافي معاذ الأشهبى بضمان حضوره في أول جلسة

عبء الخبر

سؤال الأسبوع
أين رموز المشترك الانتخابية..؟
 ■ في المؤتمر الصحفي لأحزاب اللقاء المشترك - صباح الإثنين الماضي - لوظخ إحقاق شعارات المشترك ورموزها الانتخابية لأول مرة من اللوحة التعريفية للمؤتمر الصحفي، كما استجد إخراج اسم «اللجنة التحضيرية للحوار الوطني» والمنقحة عن أحزاب المشترك كمشرك في عقد المؤتمر الصحفي، وربما هو السبب الذي استدعى إزالة رموز المشترك من اللوحة نظراً لضيق المساحة، لكن مراقبين يعتقدون أن إزالة رموز أحزاب المشترك تأتي بهدف الإحباط بقوة وتماسك المشترك وتجميع رموزهم مستقبلاً في شعار واحد يخلو من اسم اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، الممول الرئيسي للمشروع، وما يعز ذلك الفرصة لظهور اسم اللجنة سابقاً لاسم اللقاء المشترك في الميدان الصادر عن المؤتمر الصحفي.. وخلافاً لهذا الاعتقاد، يرى آخرون أن استبعاد رموز المشترك الانتخابية من باطية المؤتمر الصحفي والبيان الصادر عنه يأتي في إطار نقور المشترك وتنته عن كل ما له علاقة بالانتخابات.. وضمن خطة سياسية لتضليل قاعد المشترك وتجهيلهم برموز أحزابهم ليعتدوا الانقلاب عليها، واستبدالها برموز انتخابية تروق لـ الشركاء الجدد، مثلما استبدلت أهداف وبرامج وأيديات وتاريخ تلك الأحزاب العريقة، ويجري تدويرها في «لجان تحضيرية، ليس إلا...»

حساسية المشترك من الانتخابات..!!
 ■ من يوم لآخر تتكشف عن إجراء أي انتخابات -حتى لو كانت لرواء الفصول الدراسية- تثير حساسية بعض قيادات المعارضة في أحزاب اللقاء المشترك وتظهر عوارضها في تصريحاتهم التفاعلية وانزعاجهم من أية ممارسة ديمقراطية تجري في البلاد.. هذه الحالة الغريبة طغت على سطح المشهد السياسي منذ إجراء الانتخابات الداخلية للمجالس المحلية في (١٨) من مايو الجاري والتي كُتلت بالنجاح في معظم المحافظات والمديريات وشارك فيها أعضاء المجالس المحلية من أحزاب المشترك ونطاقهم في لم يعجب قيادات المشترك ونطاقهم في صنعاء التطور النوعي في مستوى وعي الناخبين والمجتمعات المحلية وحرصهم على ممارسة حقوقهم الدستورية والزامهم على الاستحقاقات الديمقراطية.. ذلك أنهم ركزوا إلى التجايل والتعديد، ومن ثم التقاسم وانظر الحصى.

ولم يعد يخبر اهتمام بعض قيادات المشترك بشأن الانتخابات غير تباينات المرشحين وانصارهم من كوابل المؤتمر الشعبي العام، وانتظار ما سوف يسفر عنه الحراك الديمقراطي المؤتمري من تباينات طبيعية، كما لو أنهم في المشترك مجرد مراقبين على الانتخابات وليس من صميم مهامهم السعي لكسب ثقة الناخبين والانتصار لاستحقاقات الديمقراطية في موعدها.

وإذا كانت التباينات داخل تكوينات

في ندوة مستقبل الصحافة والإعلام
تكريم إعلاميين من الرعيل الأول
 ■ بدأت أمس بصنعاء أعمال الندوة الموسعة حول (مستقبل الصحافة والإعلام في اليمن، الواقع وتحديات العصر)، التي ينظمها ملتقى الريفي والتقدم بمشاركة نخبة من قيادات ورجال الصحافة والإعلام في بلادنا. وفي افتتاح أكد رئيس ملتقى الريفي والتقدم يحيى محمد عبدالله صالح على أهمية انعقاد هذه الندوة للمناقشة والتجاوز المسؤول عن أهم القضايا اليمنية وأكثرها حساسية والتي تعد في طليعة الهموم المعاصرة ألا وهي قضية الصحافة والإعلام ومستقبل هذا القطاع الحيوي المرتبط بكل تفاصيل حياتنا وهومنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقال: إننا اليوم ومن خلال هذه الندوة وهذا الجمع النخبوي نسعى لحشد شراكة حقيقية وتضافرية بين ملتقى الريفي والتقدم ونقابة الصحفيين اليمنيين وكل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تعزيز حرية الصحافة واستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها وتطويرها في اليمن بما يمكنها من أداء رسالتها النبيلة في اجراء سليمة وخالية من القيد والتبعية وبما يواكب العصر بكل متطلباته ومخرجاته وتحدياته. وأشار إلى أن حرية الصحافة واستقلال وسائل ومؤسسات الإعلام وتعدديتها لا يمكن أن يتحقق على ما لم يعمل الجميع على بناء مؤسسي يمكنها من المنافسة في فضاء إعلامي عالمي مفتوح ومواجهة تحدياتها ويجعلها قادرة على التعامل باقتدار مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.. مؤكداً أن حرية الصحافة واستقلال الإعلام لا يتحققان ما لم يقترنا بالمسؤولية المهنية والأخلاقية والإنسانية التي يعنى بها القانون على وسائل الصحافة والإعلام وكل منتميهيها.

ولفت إلى أن الهدف الرئيسي من إقامة الندوة هو الخروج من شرقة التشريعات الصحافية.. إلى ذلك كرم ملتقى الريفي والتقدم على هامش جلسات الندوة نخبة من الرعيل الأول من الإعلاميين والصحفيين والمترجمين في عدد من المؤسسات الإعلامية الرسمية والحزبية والأهلية والخاصة. وشمل التكريم كلاً من: عبدالباري طاهر، محبوب علي، نصر طه مصطفى، حسن العزري، حسين مطهر عقبات، رضية شمشير، سعيد الحياحي، سالم باجميل، صالح الدمان، عابدة الشرجبي، عبدالحليم سيف، عبدالعزيز الثعالبي، محمد عبدالرحمن الجاهد، محمد مخش، محمد المساح، محمود علي الحاج، نبيلة محمود، هدى الضبي، وائق شاذلي، يحيى علي علاو.

